



## صاحب الجلالة يكلف

### مولاي الزين الزاهدي بالإشراف على عملية الخوصصة

استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بالصخيرات الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية مولاي الزين الزاهدي واسند اليه جلالة مهمة الاشراف على عملية الخوصصة .

وقد خاطب العاهل الكريم مولاي الزين الزاهدي بالكلمة التوجيهية التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله واله وصحبه ، السيد الزاهدي . . كما تعلم قمنا في السنة الماضية بعمل استثنائي بالنسبة للبرلمان ، ذلك انه لأول مرة منذ وضع الدستور ترأسنا دورة ابريل ، وذلك لالقاء خطاب مكتوب غير مرتجل حتى لا تبقى اية زاوية في الظلام او الخفاء . وركزنا انذاك كلمتنا على اثقال الدولة والمصاريف التي تتحملها من اجل تسير بعض المؤسسات العمومية . وقررنا انذاك ان نضع قانونا لما يسمى اليوم في القاموس الجديد - وان كان لا يعجبني هذا اللفظ - وهو مسألة الخوصصة . ولكنه لي اليقين انه اذا طلبنا من اشتقائي اللغة ان يجدوا لنا لفظا اخر فانهم سيجدون لفظا احسن من هذا اللفظ .

لقد تبعت منذ اشهر عديدة العمل التهيئي لهذه الخطوة المهمة الجريئة . كما انه ولا شك لازالت عالقة بذهنك الشروط التي وضعناها لكي تتمشى هذه الخوصصة في اطار التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، وبالمختص حتى لا يتمكن اي فريق دون فريق او مجموعة اشخاص دون مجموعة اشخاص ، ان يسيطروا على الخبرات التي سنضعها رهن اشارة المواطنين حتى لا يقع عندنا ذلك الاختلال في التوازن الطبقي الذي كان منذ ان اعطانا الله سبحانه وتعالى المسؤولية التي نحن فيها الان ، هو اهم تفكيرنا وكان دائما هو العمود الفقري لسياستنا بالنسبة لمواطنينا الاعزاء .

وقد سبق ان قلت في اوائل ملكي (اريد اشتراكية تغني الفقير ولا تذهب بهال الغني) فعليك رعاك الله ، ان تنظر الى جميع هذه العوامل فيما ستقوم به من مهام جديدة ، واطن انه لتجنب كل زلل او خطأ في التقييم ، ليس التقييم المالي ، ولكن التقييم والتحليل هو خطأ بشري يقع فيه كل واحد عليك ان تنطلق من الاساس الى الحجم اولا ان المغرب يتمتع بحق التعليم ويتمتع بحق الشغل . فهذه واجبات عندنا في الدستور .

لقد جعلنا المواطن المغربي بعدما استرجعنا الاراضي المستعمرة ، مالكا لارضه الفلاحية فلا يمكن ابدا ان يكون هذا المغربي مواطنا محروما من الثروة الصناعية . فحقه في ارضه في الفلاحة هو حقه في ارضه وفي تسير اجهزة نموها من الناحية الصناعية ، سواء تعلق الامر بالصناعات الخفيفة او المتوسطة .

فكن دائما رعاك الله ، اخذا بعين الاعتبار اننا لا نريد الاحتكار . هذا هو الهدف الاول ، ثانيا يجب الا تشمل الخوصصة الا القطاعات التي هي ذات ارباح ، فلا يجب ان تقوم الحكومة التي هي طرف من المغاربة والمغاربة طرف منها ، بتفويت القطاعات التي لا تسير على ما يرام الى الخواص ، بل ينبغي ان تؤدي عملية الخوصصة الى عدم تجمع الثروة في ايدي واحدة وان تعود بالنفع على جميع مناطق المغرب ،



وذلك باتباع الجهوية . ثم ان تكون هذه العملية عملية رابحة لانه لا يمكن للدولة ان تتخلى عن شركة شبه عمومية مفلسة او غير ذات ارباح وتقوم بتفويتها للمواطن المغربي . فذلك سيكون تسميا وسيكون - لا قدر الله وهذا هو اللفظ الحقيقي - خيانة للفضيلة الاسلامية وخيانة للفضيلة المغربية التي هي جارية وسارية في عروقنا ودمنا منذ ان اوجد الله هذا الشعب .

فتحمل مسؤوليتك وفقك الله بكل تفاؤل وكل شجاعة فلا يجب ان يخيفك ما قلته لك . وسابقى دائما على اتصال بك ، لان هذه ليست مسألة تسيير وزارة ، فوزارة الخصوصية هي وزارة خاصة لمدة خاصة ولموضوع خاص .

اذن ، اقول للوزير الاول وجميع اعضاء الحكومة الموجودين ، وان لم يكونوا داخلين في الجهاز الاقتصادي ، ان يمدوا يد الاعانة الكاملة لان النزاهة لا تتعلق بفرد ، بل تتعلق بالفرد المنتمي للجماعة حيث نزاهته هي نزاهة الحكومة وعدم تقييمه للمعايير والمقاييس هو عدم التقدير والتحليل ، بحيث انه وان كان مكلفا بهذه القضية الخاصة ، فان الحكومة في الحقيقة كلها مسؤولة معه بشريا وانسانيا ومستقبليا ، ولا بد انك ستجد مذكرات شيئا ما صعبة مع الجهاز التشريعي ومع بعض الاحزاب السياسية وهذا حقهم . فكل واحد حر في ان يقول ما يريد ، فنحن في ديمقراطية كاملة فيها الشفافية . ولكن الذي يجب ان تؤكد عليه ونحن نؤكد عليه في كل ما مرة ، انه يستحيل ان نرجع بالمغرب الى القرون الوسطى . فلا يمكن ان نعمل 180 درجة ونسير الى الوراء بينما تفكر الدول الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوفياتي وفي جميع القارات في نهج مسار اخر ، فذلك يستحيل نهائيا . فاذا كان المغرب قد دأب على نهج الليبرالية فيجب ان يتوجه باعطاء المواطن المغربي الحق في الملكية الصناعية . فبعد ان ملكناه الارض من واجبنا ان نمتعه ايضا بالملكية الصناعية وربما يتمكن من توفير الشغل اكثر من الدولة . والله يوفقك ان شاء الله لما فيه الخير .

22 ربيع الاول 1410 (23 اكتوبر 1989)